الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

المؤتمر الوطني للقطاع الخاص

كلمة معالي وزير المالية

محمد يسر برنية

وزارة المالية

2 حزيران 2026

كلمة معالي وزير المالية في
المؤتمر الوطني للقطاع الخاص

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

ممثلي القطاع الخاص السوري،

الشركاء الدوليين،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أشارككم اليوم هذا المؤتمر الوطني للحوار مع القطاع الخاص، والذي يأتي في مرحلة مفصلية من تاريخ الاقتصاد السوري، مرحلة تتطلب منا جميعاً أن ننظر إلى المستقبل بثقة، وأن نعمل بروح الشراكة والمسؤولية المشتركة لبناء اقتصاد أكثر قوة وقدرة على النمو وتحقيق التنمية المستدامة.

إن انعقاد هذا المؤتمر يعكس قناعة راسخة بأن مستقبل الاقتصاد السوري لا يمكن أن يُبنى إلا بالشراكة الحقيقية بين الدولة والقطاع الخاص، وأن التنمية المستدامة وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاج والاستثمار هي مسؤولية مشتركة تتطلب تكامل الأدوار وتوحيد الجهود.

السيدات والسادة،

لقد مرّ الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية بتحديات استثنائية تركت آثاراً كبيرة على مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية، إلا أن هذه التحديات كشفت أيضاً عن قدرة السوريين على الصمود، وأظهرت الدور الحيوي الذي لعبه القطاع الخاص في الحفاظ على النشاط الاقتصادي واستمرارية الإنتاج والخدمات.

واليوم، ونحن نتطلع إلى مرحلة التعافي وإعادة البناء، فإننا نؤمن بأن القطاع الخاص سيكون الشريك الرئيسي في قيادة النمو الاقتصادي، واستقطاب الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق، كان لا بد أن تعيد مؤسسات الدولة النظر في أدوارها وأولوياتها، وفي مقدمتها وزارة المالية.

لقد أدركنا منذ البداية أن المرحلة القادمة لا تحتاج فقط إلى إجراءات مالية رشيدة، بل إلى رؤية متكاملة تعيد تعريف دور وزارة المالية ودورها في الاقتصاد الوطني.

ولهذا، أطلقت الوزارة استراتيجية التحول 2026 – 2030 "وزارة المالية: دور ريادي في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي والتنمية المستدامة في سورية الجديدة"، ليس باعتبارها خطة إدارية داخلية، وإنما كإطار وطني يهدف إلى بناء وزارة مالية حديثة تدعم الاستقرار الاقتصادي، وتطور القطاع المالي، وتساهم في تحفيز الاستثمار والإنتاج والتنمية المستدامة.

وقد قامت هذه الاستراتيجية على قناعة أساسية مفادها أن النمو الاقتصادي لا يتحقق من خلال إدارة المال العام فقط، وإنما من خلال تمكين القطاع الخاص، وتطوير الأسواق والمؤسسات المالية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشراكة بين الدولة والمستثمرين ومجتمع الأعمال.

إن هدفنا لم يعد يقتصر على إدارة التحديات الاقتصادية اليومية، بل أصبح بناء اقتصاد أكثر تنافسية، وأكثر قدرة على جذب الاستثمار، وأكثر قدرة على خلق الفرص وتحقيق النمو المستدام.

الحضور الكريم،

لكننا لم نرد أن تبقى هذه الرؤية حبراً على ورق، بل حرصنا منذ الأشهر الأولى على ترجمتها إلى خطوات عملية وإجراءات ملموسة يشعر بها المواطن والمستثمر ورجل الأعمال.

ففي المجال الضريبي، أطلقت الوزارة برنامجاً شاملاً للإصلاح الضريبي، هدفه إعادة بناء الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية، والانتقال من مفهوم الجباية التقليدية إلى مفهوم الإدارة الضريبية الحديثة القائمة على العدالة والشفافية وتبسيط الإجراءات والتحول الرقمي وتعزيز الامتثال الطوعي.

كما تم إعداد حزمة واسعة من التعديلات التشريعية لمعالجة الاختلالات القائمة وتبسيط النظام الضريبي وتخفيف الأعباء على المكلفين وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار.

وفي إطار دعم التعافي الاقتصادي، اتخذت الوزارة سلسلة من الإجراءات المباشرة لدعم المنشآت والفعاليات الاقتصادية المتضررة، شملت إعفاءات وتسهيلات خاصة للمنشآت المتضررة، ومعالجة أوضاع المكلفين في المناطق التي تأثرت

بالحرب، وإصدار مراسيم للإعفاء من الغرامات والفوائد والجزاءات بما يساعد على إعادة دمج آلاف المكلفين في الدورة الاقتصادية وإعادة دوران عجلة الإنتاج والاستثمار.

السيدات والسادة،

ندرك جميعاً أن الاستثمار لا يمكن أن ينمو دون تمويل، وأن أي عملية تعافٍ اقتصادي تحتاج إلى قطاع مالي ومصرفي قادر على دعم النشاط الاقتصادي.

ولهذا، عملت الوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية على إعادة تفعيل أدوات التمويل والائتمان بما يساهم في توفير مصادر تمويل أكثر كفاءة للقطاع الخاص وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

كما بدأنا العمل على تطوير إطار حديث للشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالتعاون مع المؤسسات الدولية، بهدف استقطاب رؤوس الأموال والخبرات اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية وتطوير البنية التحتية ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

كذلك تم إعداد استراتيجية وطنية شاملة لتطوير قطاع التأمين، وقطاع أسواق الأوراق المالية، إضافة للمساهمة في استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر ودعم سبل العيش.

الحضور الكريم،

إن بناء الثقة لا يتحقق من خلال الإصلاحات الاقتصادية وحدها، بل يتطلب أيضاً تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة.

ولهذا، أطلقت الوزارة مشروع "موازنة المواطن"، بهدف تعزيز الشفافية المالية، وتبسيط المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة، وتمكين المواطنين والقطاع الخاص من فهم أولويات الإنفاق العام وكيفية إدارة الموارد العامة.

كما اتخذت الوزارة إجراءات حازمة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتطوير آليات الرقابة والمتابعة، وإحداث قنوات مباشرة لتلقي الشكاوى ومعالجتها، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن بيئة الأعمال والاستثمار لا يمكن أن تزدهر إلا في ظل سيادة القانون والعدالة والشفافية.

وبالتوازي مع ذلك، بدأنا تنفيذ مشاريع واسعة للتحول الرقمي وإعادة هندسة الإجراءات المالية والضريبية، بما يساهم في تبسيط الخدمات، وتقليل الوقت والجهد على المستثمرين والمكلفين، ورفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للقطاع الخاص والمواطنين.

السيدات والسادة،

ومن المؤشرات المهمة على عودة الثقة بالاقتصاد السوري، تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية والتنموية الدولية، وتوسيع مجالات التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التنمية السعودي وغيرها من المؤسسات الدولية، بما يدعم جهود الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة خلال المرحلة القادمة.

كما أننا حريصون على أن يكون القطاع الخاص شريكاً في صياغة السياسات الاقتصادية، وليس مجرد متلقٍ لها. ولذلك حرصت الوزارة على إشراك ممثلين عن غرف التجارة والصناعة وقطاع الأعمال في مناقشة السياسات الضريبية والاقتصادية، والاستماع إلى مقترحاتهم وملاحظاتهم، بما يضمن أن تكون التشريعات والسياسات أكثر واقعية واستجابة لاحتياجات الاقتصاد الوطني.

الحضور الكريم،

إن ما تحقق خلال الفترة الماضية ليس سوى بداية لمسار إصلاحي طويل وطموح.

وفي المرحلة القادمة، سنواصل العمل على تطوير البيئة الاستثمارية، وتحديث القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز التحول الرقمي، وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستكمال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تعزز تنافسية الاقتصاد السوري وترفع قدرته على جذب الاستثمارات وخلق فرص العمل.

إن رؤيتنا واضحة:

دولة قوية بمؤسساتها،

واقتصاد قوي بقطاعه الخاص،

وشراكة حقيقية تجمع بينهما لخدمة التنمية الوطنية.

ونحن على قناعة بأن سورية تمتلك من الإمكانات البشرية والاقتصادية والفرص الاستثمارية ما يؤهلها لاستعادة مكانتها الاقتصادية، إذا عملنا جميعاً بروح الشراكة والثقة والمسؤولية المشتركة.

السيدات والسادة،

إن نجاح سورية الاقتصادي لن يتحقق بجهود الحكومة وحدها، كما لن يتحقق بجهود القطاع الخاص وحده.

إنه مشروع وطني مشترك.

مشروع يقوم على الثقة.

ويقوم على الاستثمار والإنتاج والعمل.

ويقوم على الإيمان بقدرة سورية على النهوض من جديد.

وأود أن أؤكد لكم أن وزارة المالية ستبقى شريكاً داعماً وممكناً ومحفزاً، وستواصل العمل على إزالة المعوقات وتطوير البيئة الاقتصادية والمالية بما يفتح المجال أمام القطاع الخاص ليقود الاستثمار والإنتاج والتنمية.

وفي الختام،

أتوجه بالشكر إلى جميع المشاركين في هذا المؤتمر، وإلى كل من يساهم في دعم الاقتصاد السوري وتعزيز فرص التنمية والاستثمار والعمل.

ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير سورية وشعبها ومستقبلها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.